إذن، القضية ليست قضية قرار، وإنما قضية القدرة على اكتساب الأهلية المطلوبة لتجسيد مضامين القرار بالنسبة لصلاحياته ومسؤولياته معاً.

□ □ □

والآن، لنحاول الرد على السؤال المطروح حول إحجام قيادة م.ت.ف.، حتى الآن، عن الاقدام على إقامة حكومة مؤقتة في المنفى.

ونرد، أولاً، بطرح سؤال: لماذا الحكومة... الآن؟ هل هناك ثمة ضرورة سياسية أو وطنية للقيام بذلك؟

من تجارب الآخرين، الثورية وغير الثورية، تعلّمنا أن الاقدام على مثل هذه الحركة، أو هذه النقلة، إنما يستهدف إنجازاً سياسياً أو وطنياً محدداً، وإلا فإن الخطوة تكون عملاً عبثياً ولا طائل من ورائها، هذا إذا لم ترتد سلبياً فتخدم عكس دوافعها.

خلال الحرب العالمية الثانية، وإثر اجتياح النازية لعدد من دول اوروبا، أقدم ملوك ورؤساء عدد من الدول على مثل هذه الخطوة، فاعلنوا عن قيام حكومات لهم في المنفى. ولم تكن التجربة ناجحة إلا لمن استطاع منهم أن يربط هذه الحكومة المنفية بحركة التحرير النضالية القائمة فوق الأرض المحتلة، ومن عجز عن ذلك، مثل حكومة بولندا وحكومة يوغوسلافيا، انتهى إلى متاحف تذكر بالعروش البائدة، بينما أصبحت حركات التحرير، فيما بعد، هي الحكومات الفعلية لتلك الشعوب. وكذلك نعود، فنذكر بالجزائريين والفيتناميين الذين لم يعلنوا عن قيام حكومات مؤقتة لهم إلا عندما أصبح الاقدام على مثل تلك الخطوة ضرورة حتّمتها مجريات الصراع ودنو ساعة التفاوض – داخل أطر قانونية – للتسليم بشروط الثورة والثوار.

أي بعبارة أخرى، لا بد من توفر الظروف السياسية الموضوعية التي تحتّم القيام بمثل هذه الخطوة، فيكون الاعلان عن قيام الحكومة عندئذٍ، تتويجاً وثمرة لمعطيات نضالية سبقت ذلك.

أما في حالة م.ت.ف. الراهنة، فإن الاقتراح المطروح، ولا سيما عندما يصدر عن السادات ومدرسته السياسية، يبدو وكأن البعض يريد وضع العربة أمام الحصان، فبدلاً من ترك الحصان حراً يصول ويجول دون المزيد من الاعباء فإننا نضع العربة أمامه لتقييد حريته ولتعجيزه عن جر العربة خطوة إلى الأمام.

المنظمة، الآن، لا يمكنها أن تستفيد من إقامة حكومة مؤقتة، ومن الممكن أن تسبّب لها هذه «الحكومة» متاعب ومشاكل إضافية هي في غنى عنها. لماذا؟

أولاً، لانتفاء الظروف الموضوعية الملحة للقيام بهذه الخطوة؛ إذ ليس هناك في الافق المرحلي المنظور – رغم كل الاشارات المتفائلة – ما يوحي بوصول الأزمة إلى مائدة